الثورة ALTHAWRAH
Saturday : 20 Shaban 1434 > 29 June > Issue No. 17754

الناطق الرسمي للجنة معالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية القاضي علي عطبوش لـ(الثورة):

استقبلنا «76» ألف تظلم حتى الآن من المواطنين وجهات حكومية

المرحلة الثانية تنتهي أواخر رمضان والحلول والمعالجات عقب الفطر

■ لاشك أن قضية الأراضي من أكثر القضايا تعقيداً في اليمن، ولما للقضية من تعقيدات وتشعبات أنتجت الظلم والإجحاف في مصادرة أراضي المواطنين والاعتداء على ممتلكات الدولة خصوصاً في المحافظات الجنوبية كان للتوجيهات الحكومية عزيمة وموقف واضح في الإسراع بمعالجة مثل هكذا قضية.

حظيت قضية الأراضي الجنوبية باهتمام ومتابعة رئاسية ابتداءً بصدور القرار الجمهوري في 8 يناير من هذا العام بتشكيل لجنة معالجة قضايا الأراضي وذلك ما يعكس الحماس في حل القضية الجنوبية.

في هذا اللقاء نستعرض مع الناطق الرسمي للجنة القاضي علي عطبوش ما قامت به اللجنة ومدى تفاعل المواطنين وإقبالهم في تقديم التظلمات وما يمكن أن تخرج به من حلول يضمن إعادة المظالم ويصون للوطن وحدته..

● القاضي علي عطبوش

لقاء / إياد الموسمي

● هل بالإمكان تلخيص أهم ما قامت به لجنة معالجة قضايا الأراضي في المحافظات الحنوبية؟

- اللجنة باشرت مهامها بعد صدور القرار الجمهوري في 8 يناير 2013م والتقت بالأخ رئيس الجمهورية الذي حثنا على العمل وبذل الجهود، بعدها عملت اللجنة على انتخاب رئيسها القاضي صالح ناصر طاهر والقاضي يحيى محمد الإرياني والقاضي محمد ...

وعملت اللجنة على إعداد اللائحة الداخلية المنظمة لعمل اللجنة وكذلك اللائحة المالية، وعقدت اللجنة في طور تأسيسها اجتماعات متتالية لمدة أسبوع لمناقشة تلك اللوائح ومن ثم إقرارها.

● ما أهم ما تضمنته هذه اللائحة؟

-أهم ما ورد في اللائحة أن تصدر القرارات بالتوافق أي الإجماع وإذا تعذر ذلك بالتصويت أو الأغلبية خصوصاً وأعضاء اللجنة خمسة أعضاء، هذه اللائحة التنظيمية ومشروع اللائحة المالية تم رفعها للأخ رئيس الجمهورية والذي وجه بدوره بإحالة مشروع الموازنة للأخ وزير المالية حيث قام بتخفيضها إلى 50% وكانت هناك صعوبة بالنسبة للجنة، ولكن بتفاعل رئيس الجمهورية ودعمه لأهمية اللجنة استطعنا أن نعمل وننجز أشياء كثيرة.

كذلك تضمنت اللائحة عملاً مهماً جداً وهو توزيع العمل على شكل دوائر منها خمس دوائر من أجل تسهيل العمل وهي دائرة الجمعيات السكنية، دائرة الأراضي، دائرة الأراضي الزراعية، دائرة العقود الفردية، الدائرة الاستثمارية، دائرة المباني والمنشآت الحكومية والخاصة، على أن يرأس كل دائرة أحد أعضاء اللجنة ويكون لديه أمين سر ومساعد أمين سر وعدد كافٍ من المواظفين.

● ما هي الآلية التي تعتمدونها في مهامكم في اللجنة؟

- في شهر مارس أعلنت اللجنة عن بدء العمل وتوزيع الاستمارات وهذه من خلال إعداد نماذج لاستمارات وتعبئتها وإعداد سجلات خاصة بعمل اللجنة وإعداد سجلات أخرى يتم فيها تسجيل القرارات التي ستصدر عن اللجنة ونماذج أخرى لملفات لحفظ كل وثائق اللجنة وتظلمات المواطنين، وعدد تلك السجلات 40 سجلاً و 15 ألف استمارة كلفت الدولة ثلاثة ملايين ريال.

● كيف تمت العملية أو المرحلة الأولى؟

- تم توزيع الاستمارات على المواطنين المتظلمين لمدة أسبوع ثم بعد أسبوع تم فتح باب لاستلام الملفات علما بأنه تم الاستعانة بعدد من الكوادر الإدارية والفنيين، ولدى اللجنة حوالي (68) موظفا إداريا، وبدأ القيد والتسجيل في السجلات وأيضا في الملفات التي تم إعدادها مسبقاً ومازال العمل جارياً في القيد والتسجيل في السجلات سواء التوعية أو الحملات العامة.

تقييم

● كيف تقيم ما أنجز من وجهة نظركم؟ وما هي الصعوبات التي واجهتكم؟

- إجمالاً كانت جيدة جداً والصعوبات تكمن في الكثافة العددية للمتظلمين تم استيعابها مع مرور الأيام.

إقبال ملحوظ

● بمعنى أن هناك إقبالاً كبيراً من المواطنين في تسجيل تظلماتهم؟

- نعم، إقبال كبير جداً.. فوق المتوقع.

> هل يمكن أن تفصِّل أكثر عن حجم الإقبال؟

-اللجنة تحصي كل المتظلمين وتقوم بفرز تلك الملفات مثلاً في محافظتي عدن وأبين تجاوز 33 ألفاً ولحج والضالع أكثر من 15 ألفاً وسيئون (5350) وسقطرى (360) والمهرة (2300) والمكلا تجاوز (10.000) تظلم، أيضاً في شبوة (10.000).

● هل جميعها منطقية حضرة القاضي؟

- ليس كل التظلمات منطقية ولكن يمكننا القول إن هناك تظلمات فعلية.

● ما هي المحافظات الأكثر تعقيداً بالنسبة لقضية الأراضي؟

-بالفعل أكثر المحافظات تعقيداً هي عدن، لحج ، أبين.

إمكانية الحلول

● هل فترة عمل اللجنة كافٍ لإنجاز كل جوانب القضية؟

- في تقديري كاف نظراً لحجم التظلمات ولكن لا يعني عدم إمكانية حل المشكلة أن نبدأ فعلها إن شاء الله.

> استوعبنا كافة التظلمات وليس جميعها منطقية

استحداث

● ما أهمية استحداث فروع للجنة في بعض المناطق؟

- في يوم 15 إبريل من هذا العام افتتحت اللجنة فروعاً في كل من شبوة وحضرموت وسيئون والمهرة، إذ أن عدد التظلمات تشير إلى أهمية فتح تلك الفروع دون شك.

● هل هناك تنسيق بين اللجنة والجهات المختصة الأخرى؟

- نعم هناك تنسيق بين اللجنة والجهات المختصة الأخرى والتقت اللجنة بالمسئولين في هيئة المساحة العسكرية وهيئة المساحة والسجل العقاري، وأثمرت اللقاءات عن طبيعة التنسيق والتكامل من خلال تزويد اللجنة بجزء من كشوفات وبيانات متعلقة بقضايا المساكن المؤممة وأراضي «الأمن المركزي» سابقاً وكشوفات بالمستثمرين الذين صرفت لهم أراض ولم ينفذوا مشاريعهم، وهذا التنسيق سيسهم في إقرار الحلول الصائبة وإعطاء كل ذي حق حقه.

حلول فعلية

● برأيك هل معالجة هذه القضية ستعمل على حل إشكالية القضية الجنوبية؟

- دون شك ، مشكلة الأراضي والمبعدين من أهم المشاكل في الجنوب وقضية الجنوبيين ومعالجتها سيسهم في حل القضية الجنوبية وكذا سيساعد على إنجاح عملية الحوار الوطني.

● ماذا عن أراضي الدولة وهل هناك تظلمات رفعت؟

- هذا أمر مهم جداً فالدولة ممثلة ببعض أجهزتها تقدمت بتظلمات كمكتب الصناعة والمنطقة الحرة وغيرها من الجهات الرسمية تقدمت بتظلمات واستقبلتها اللجنة.

إنجاز

● بعد كل هذا أين وصلت اللجنة في مراحلها؟

- نعتقد الآن أننا في المرحلة الثانية وسوف يتم الانتهاء منها مع نهاية رمضان المبارك وسنبدأ في المرحلة الثالثة عقب إجازة عيد الفطر المبارك.

فالمرحلتان الأولى والثانية "المرحلة التحضيرية" تم الانتهاء منهما، إذ أن مرحلة القيد والتسجل في السجلات اليدوية والالكترونية بدأت اللجنة فيها وأنشأنا موقعا الكترونيا وقاعدة بيانات واستلمنا الوثائق والكشوفات والخرائط من الجهات ذات العلاقة، وسنبدأ كما أشرت لك بالمرحلة الثالثة وهي الوقوف على المشاكل وكذلك إعداد مشاريع التصورات والحلول والمعالجات بعدها مرحلة إصدار القرارات والتي هي الأخيرة وحصيلة عمل اللجنة.

إجراءات

● بعد الانتهاء من مهام اللجنة ورفع تقريرها ما هي الإجراءات التي ستتخذ؟

- اللجنة ستعمل على رفع تصوراتها ومقترحاتها للحلول وعلى إثر ذلك ستصدر القرارات بعد التشاور مع الأخ رئيس الجمهورية بموجب القرار الجمهوري.

وهناك ملاحظة يجب أن نذكرها وهي أن هناك توجيهات بوقف التصرف في الأراضي وهذا سيساعد في وضع الحلول لإنهاء هذه المشكلة المعقدة.

● ما هي الصعوبات التي واجهت اللجنة أثناء عملها؟

-واجهت اللجنة صعوبات أثناء إنشائها ولكنها تغلبت عليها بتعاون القيادة السياسية ممثلة بالرئيس وتوجيهاته المستمرة لدعمها، ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتها لجنة الأراضي لدى وزارة المالية حتى تم الإلتقاء بالأخ الرئيس الذي بدوره أصدار أوامره بإقرار الموازنة وتم اعتماد 75 %، فيما تم رفعه وتمكنا من ممارسة مهامنا.

مواطنون من عدن وأبين والضالع والمهرة:

متفائلون باستعادة الأراضي المنهوبة وعودة المبعدين إلى وظائفهم

تمثل قضايا الأراضي والمبعدين في سلم اهتمامات القيادة السياسية حيث تقوم اللجان التي تم تشكيلها لهذا الغرض بعملها بنشاط ملحوظ لتنفيذ مهامها باستقبال وفرز التظلمات والوثائق التي تصل إليها رغبة في استكمال عملية التغيير والبناء ورفع كافة المظالم أينما وجدت على مستوى الوطن ورد الحقوق إلى أصحابها حتى يتفرغ الجميع بكل مشاربهم وانتماءاتهم بعد ذلك إلى بناء الحاضر والمستقبل وفتح صفحة جديدة من الوئام والاستقرار في وطن يحتكم فيه الجميع إلى القانون الذي تصان من خلاله الحقوق والحريات.

«الثورة» تابعت أعمال لجان الأراضي والمبعدين العاملة في محافظة عدن وتطلعات بعض من أبناء محافظة عدن وأبناء محافظة الضالع وخرجت بالحصيلة التالية:

عدن/نبيل الجنيد - الضالع/محمد الجبلي - المهرة/محمد الهارب

في البداية تحدث الأخ عبدالحميد أحمد مثنى - أمين سر رئيس لجنة معالجة قضايا الأراضي بالقول: إن اللجنة وبكل الكادر الوظيفي من قضاة وسكرتارية وفنيين يعكفون كلا في مجال اختصاصه على العمل والإنجاز وأن الأمور تمشي بوتيرة عالية نحو النجاح.

وأضاف: إن اللجنة تسلمت أكثر من) 33 (ألف تظلم وما زال العمل مستمر من قبل اللجنة بكل أعضائها وذلك للوصول إلى نجاحات عالية تحقق طموحات كل أبناء الوطن وفقاً للفترة الزمنية المحددة لإعادة الحقوق لأصحابها والتي حددها الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

وأشار مثنى إلى أن إعادة الحقوق إلى أصحابها سوف يكون جزءاً أساسياً لإنجاح مراحل الحوار الوطني.

المتظلمون من أبناء محافظة عدن بدورهم عبروا عن أملهم في نجاح أعمال اللجان ومعالجة قضاياهم، حيث قال: عمر محمد أحمد - إنه يعقد آمالاً عريضة على قرار رئيس الجمهورية الخاص بتشكيل لجان المعالجات لقضايا الأراضي والمبعدين، متمنياً أن تكون هذه اللجان هي الأخيرة والقادرة على إنهاء كل المظالم وأن تعمل بكل إمكانياتها على إعادة الحقوق إلى أصحابها أينما كانت.

وأردف عمر أن والدته تمتلك قطعة أرض سكنية صرفت لها بمنطقة العلم تعرضت للبسط والمصادرة ولم تستطع حتى اليوم الحصول عليها وهي واحدة من أراض كثيرة تعرضت للبسط من قبل بعض المتنفذين.. وأضاف: الجميع متفائلون بالوصول إلى اللحظة التي يعود الحق فيها إلى أصحابه.

عبدالله علي امذيب من أبناء محافظة أبين وواحد من المتظلمين قال : صرفت لي أرضية من قبل مدير عام الإنشاءات السابق في المدارة في مخطط يشمل) 400 (شقة ولم نستطع الحصول عليها حتى الآن، وأضاف: أطالب بإعادة حقوقنا التي تعرضت للنهب ففي الوقت الذي يعيش في البيت الواحد ثلاث أسر يمتلك البعض أراضي بالكيلومترات وبدون وجه حق، وعلى اللجان المشكلة استيعاب كل التظلمات حتى تكون المعالجات بعد ذلك شاملة.

من جهته قال : سند علي محمد القحطاني من أبناء محافظة الضالع إن ثلاثة أراضي يملكها خلف معسكر العند تم السطو عليها بعد حرب صيف 94م من قبل قوات أمن النجدة في لحج في ذلك الوقت وأفراد آخرين من قوات النجدة والأمن المركزي حيث قاموا ببنائها بالقوة مستغلين نفوذهم وكل المستندات والوثائق التي تثبت ملكيتنا لهذه الأرض وكل التوجيهات الصادرة من الجهات الحكومية في محافظة عدن وفي محافظة لحج لم تؤد إلى شيء ولا زلنا نتابع في المحاكم والنيابات ونحن على أمل في عمل اللجان المشكلة لإعادة الحقوق إلى أصحابها.

وأضاف: سلمنا الملفات والوثائق التي تثبت ملكيتنا إلى اللجنة ورغم عدم جدية اللجان السابقة إلا أننا نعقد الأمل على عمل اللجان المشكلة أخيراً لأننا لمسنا رغبة في إيجاد حل عادل لكل المتظلمين وهذا يجعلنا نثق أن القيادة السياسية والحكومة جادة في حل المشكلة وأدعو الجميع للتعاون مع اللجان وتذليل أي صعوبات تعترضها.

الأخ طارق مساعد محمد الشاعري من أبناء الضالع أيضاً قال: لديّ وإخوتي ثمان أراضي في منطقة الفيوش استولى عليها مجموعة من المتنفذين في عام94 م وقد سلكنا كل الطرق لاستعادة أراضينا وقد بذلنا الغالي والنفيس من أجل ذلك حيث قدمنا شكاوينا في النيابات والمحاكم ورغم المتابعة لم نجد الإنصاف عندها رغم وجود الوثائق التي تثبت ملكيتنا.

ويضيف الشاعري: هناك كثير من أمثالنا الذين فقدوا أراضيهم بعد94 م لقد تسلط عليها بعض المتنفذين مستغلين مناصبهم في الدولة وهذه الأساليب هي التي ولدت الاحتقان في البلاد وجعلت الأمور تصل إلى ماوصلت إليه، هذه الأساليب هي من أساءت إلى أغلى منجز حققه الشعب اليمني على طوال عقود من زمن.

وأكد طارق أنه سارع عند سماعه بتشكيل اللجان لمعالجة القضايا لتقديم قضيته معرباً عن تفاؤله كون اللجان تشكلت في أجواء مختلفة تعيشها البلاد أهمها أجواء الحوار الوطني الشامل وما يشكله من انفتاح وتحول في اتجاه إعادة الحقوق لكل من ظلم وأخذت حقوقه كحل جذري لقضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية.

ومن الضالع أيضاً الأخ محمد علي بن جماعي، موظف في مكتب المالية، قال إن شقة كانت مسجلة باسمه ضمن مشروع سكني يحتوي 400 شقة يتبع إسكان محافظة عدن، وبعد أن تم إحالة المشتركين في هذا المشروع إلى اللجنة وتم توزيع ملفاتهم حدثت حرب صيف94 م وعندما عاد إلى عدن تفاجأ أن الشقة التي كانت ملكاً له تحولت لملكية شخص آخر. ويضيف: بعد94 م لم يستطع أحد أن يطالب ومن يطالب بحقه يصنف أنه من دعاة الردة وفي أحيان كثيرة يحال صاحب الحق إلى التحقيق رغم أنه يطالب بحق ثابت بالوثائق، وهنا أدعو حكومة الوفاق الوطني أن تعمل على أن نلمس جهود اللجان على الواقع حتى يجد كل صاحب حق ضائع ومعتدى عليه أن حقه قد عاد إليه.

وعن نفس المظالم في الضالع تحدث الأخ فؤاد محمد حمود حيث قال: قمنا وبعض الأشخاص بتشكيل جمعية سكنية قبل عام90 م وتم شراء أرض جماعية في منطقة الرباط بموجب تراخيص الإسكان وبملفات رسمية وتم تسويرها من قبلنا بشكل جماعي وتوزيعها بحسب المخطط، وبعد عام94 م تم الاستيلاء عليها واخترنا مندوباً من قبلنا لمتابعة قضيتنا ولكن دون جدوى، وحالياً استبشرنا خيراً في اللجان المشكلة كونها شكلت في ظل حلول شاملة لقضايا الوطن برعاية دولية، داعيا لحل مشاكل الأراضي في المحافظات الجنوبية بدون تمييز أو اختلاق أي أعذار كون حل قضايا الأراضي وقضايا المبعدين جزءاً مهماً من حل مشاكل اليمن السياسية.

كما تحدث بعض المبعدين من وظائفهم منذ عام 94م عن الحاجة لحل شامل لقضية المبعدين حيث قال الأخ قائد قاسم هادي أحد منتسبي لواء عبود بمحافظة الضالع سابقا: إن الأمل يحدونا أن تكون الحلول التي تفضي إليها أعمال لجان المبعدين جذرية ونهائية ودون مساومات وألا تمارس نفس أساليب اللجان التي شكلت سابقاً والتي كنا نسمع جعجعة ولا نرى طحينا مع تمنياتنا أن يجد العسكريون المبعدون حقوقهم ليحصلوا على لقمة عيش كريمة حرموا منها سنوات طويلة هم وأطفالهم الذين بسبب الظروف المعيشية الصعبة البعض منهم حرم من التعليم الثانوي والجامعي.

وأضاف قاسم: نشكر بنفس الوقت اللجان المشكلة لاستلام ملفات المتظلمين وذلك لما تقدمه من تسهيلات وتعاون مع الجميع.

2500 تظلم في المهرة

وفي محافظة المهرة تسلمت لجنة معالجة الأراضي حوالي 2150 تظلماً، وأوضح الأخ سعيد بن عمر باشبيب رئيس لجنة استقبال ملفات المتظلمين أن عدد الملفات التي سلمت إلى اللجنة حتى الآن بلغت 2150 قضية، منوهاً إلى أن اللجنة قد وزعت أكثر من 2500 استمارة في الفترة الماضية.

وأشار باشبيب إلى أن فترة التمديد لتوزيع واستقبال الاستمارات لازالت مستمرة بالنسبة للمناطق والمديريات البعيدة عن مركز المحافظة وذلك نظرًا لخصوصية المحافظة ومساحتها الشاسعة المترامية الأطراف.. مؤكداً أن عمل اللجنة يسير بشكل جيد ولا توجد أي عراقيل أو معوقات وذلك منذ أن باشرت عملها في محافظة المهرة منتصف إبريل الماضي.

هذا في حين أن لجنة معالجة قضايا المبعدين عن وظائفهم لم تصل إلى محافظة المهرة حتى اليوم وقد طالب أكثر من 2000 متظلم من المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والعسكري بالمهرة بوصول لجنة معالجة قضايا المبعدين أسوة بالمحافظات الأخرى التي وصلتها اللجان منذ فترة.. مؤكدين أن محافظة المهرة فيها أكثر من 3000متظلم ولهم حقوق مثل غيرهم من أبناء المحافظات الجنوبية.

وأفاد المناضل عبدالرحمن سالم عوض بانعيمون الملقب (افرو) مندوب المتظلمين المدنيين أن المبعدين والمتظلمين في المهرة لهم مطلب واحد فقط وهو وصول لجنة معالجة قضايا المبعدين إلى المحافظة وعدم ربطهم بمحافظة حضرموت وذلك بسبب بعد المسافة وحاجة الناس ووضعهم المادي الذي يتطلب منهم الكثير من المصاريف وتكاليف السفر والإقامة في حضرموت، مؤكداً أن هناك الكثير من المتظلمين والمبعدين سواء من المدنين أو العسكريين لم يسلموا ملفاتهم حتى اللحظة ويتساءلون يومياً عن سبب عدم وصول اللجنة.

من جانبه أكد المناضل محمد العبودي مندوب لجنة المبعدين العسكريين أن المتظلمين يعكفون حالياً على تنظيم مظاهرة ووقفة احتجاجية أمام مكتب المحافظ للمطالبة بوصول اللجنة إلى محافظتهم أسوة بالمحافظات الأخرى وعدم ربطهم بمحافظة حضرموت تقديراً لحالتهم وظروفهم المادية.

الجدير بالذكر أن لجنة معالجة قضايا المبعدين عن وظائفهم في المجالين العسكري والمدني والمكلفة بقرار رئاسي قد وصلت إلى حضرموت وباشرت استقبال ملفات المتظلمين وطلبت من المتظلمين في المهرة الحضور إلى محافظة حضرموت لتسليم ملفاتهم وهو الأمر الذي اعتبره متظلمو المهرة إجحافاً في حقهم.